معايير جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي

د. لحبيب بلية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
البريد الالكتروني: lehbib.bellia@univ-mosta.dz
الهاتف: 74 77 20 0771 – 42 92 07 0558

ملخص:

تضطلع مؤسسات التعليم العالي، في كل بلدان العالم، بثلاث مهام رئيسية، وهي: التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع. وفي مسعى للقيام بهذه المهام على أحسن وجه، ومن ثم تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها بكفاءة وفعالية، تلجأ هذه المؤسسات إلى وضع وتبني معايير ومؤشرات جودة عملياتها، ومن بينها نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئتها التدريسية.

وفي هذا الصدد، سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على معايير جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بمعالجة إشكالية أساسية تتمثل في: فيما تتمثل معايير ومواصفات جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي ؟. لذلك، سنعالج الموضوع من خلال محورين، محور أول مفهوم البحث العلمي، ومحور ثان شروط ومعايير جودة البحوث العلمية.

الكلمات المفتاحية: الجودة؛ البحث العلمي؛ مؤسسات التعليم العالي.

Résumé :

Les établissements d'enseignement supérieur, dans tous les pays du monde, ont trois tâches principales: l'enseignement, la recherche et le service de la société. Et afin d'assurer à bien ses tâches, puis atteindre ses objectifs de manière efficace et efficiente, ces institutions ont recours à l'élaboration et l'adoption de normes et d'indicateurs de la qualité de ses opérations, y compris les activités de recherche scientifique menées par les membres de son corps professoral.

À cet égard, nous allons essayer à travers cette communication de mettre en exergue les normes de qualité de la recherche scientifique dans les établissements d'enseignement supérieur, et ce en abordant la problématique fondamentale suivante: quelles sont les normes et les spécifications de la qualité des recherches scientifiques dans les établissements d'enseignement supérieur ?. Par conséquent, nous allons aborder la question à travers deux axes, le premier sur le concept de la recherche scientifique, et le second relatif aux conditions et normes de qualité des recherches scientifiques.

Mots clés : Qualité; Recherche scientifique; Etablissement d'enseignement supérieur.

مقدمة:

تحتل مؤسسات التعليم العالي أهمية كبرى في مختلف دول العالم، خصوصا المتقدم منه، بالنظر إلى جسامة المهام والوظائف التي تقوم بها.

وفي هذا السياق، لا تخرج عادة وظائف مؤسسات التعليم العالي عن المهام الثلاث التالية: التعليم، و/أو البحث، و/أو خدمة المجتمع، باختلاف النمط المتبنى في كل دولة.

غير أن هذه المؤسسات، وبالنظر إلى جسامة مهامها، من جهة، وباعتبار الأموال الكبيرة المستثمرة فيها، محكومة في عملها، أو هكذا يفترض، بمنطق النجاعة وتحقيق النتائج والأهداف التي أنشئت لأجلها، لذلك تخضع عملياتها ونشاطاتها للمساءلة وتقييم جودتها، ومن بينها نشاطات البحث العلمي التي يضطلع بها الأساتذة المنتمون لها.

ومن جهة أخرى، تندرج عملية تقييم جودة الأعمال البحثية للأساتذة وتجد مبرراتها تحت واجب تقييم الأداء الذي يخضع له كافة المستخدمين، مهما كانت مستوياتهم وانتماءاتهم الوظيفية، بشكل دوري.

وانطلاقا مما سبق، نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل معايير ومواصفات جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي ؟.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نقترح الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

أولا- تعريف البحث العلمي

ثانيا- أنواع البحث العلمي

ثالثا- مقاصد البحث العلمي

رابعا- أهداف البحث العلمي

خامسا- البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

المحور الثاني: شروط ومعايير جودة البحوث العلمية

أولا- تعريف الجودة في مؤسسات التعليم العالي

ثانيا- خصائص البحث العلمي الجيد

ثالثا- صفات الباحث الجيد

رابعا- الشروط المبدئية لجودة البحوث العلمية

خامسا- المعايير والمؤشرات الفنية والموضوعية لجودة البحوث العلمية

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

بهدف توضيح مفهوم البحث العلمي والإحاطة بجوانبه المختلفة فسوف نتناول في هذا المحور تعريف البحث العلمي، وأنواعه، و مقاصده، وأهدافه، وأخيرا البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

أولا- تعريف البحث العلمي:

على غرار باقي المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فليس هناك اتفاق حول مفهوم البحث العلمي. لذلك نجد كما هائلا من التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، نذكر منها:

يعرف البحث العلمي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من لأجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث، وذلك للوصول إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث".[1]

فهذا التعريف يركز على بيان مقومات البحث العلمي وهي: الباحث، وموضوع البحث، ومنهج البحث، ونتائج البحث.

كما يعرف البحث العلمي بأنه: "مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر".[2]

يفيد هذا التعريف أن البحث العلمي مرتبط بأسلوب البحث وطريقته العلمية، وأن هدفه هو سيطرة الإنسان على البيئة، عن طريق زيادة معارفه، وتحسين قدرته على اكتشاف الحلول للمشاكل التي تواجهه.

وقد عرف "فان دالين" البحث العلمي بأنه: "المحاولة الدقيقة الناقدة للوصول إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره".[3]

يركز هذا التعريف على الطابع النقدي للبحث العلمي وكذلك على وجود مشاكل تدفع الباحث إلى دراستها بهدف إيجاد حلول لها.

من خلال التعاريف المقدمة يتضح أن البحث العلمي يستلزم وجود مشكلة معينة تدفع الباحث إلى دراستها بطريقة علمية منظمة، من خلال إتباع المنهج العلمي لتفسيرها، ومن ثم والوصول إلى حقائق وحلول لها.

وغني عن القول أن البحث العلمي يعد ركيزة وأساس لأي تقدم علمي، ومنطلق اقتصادي، وتوجه حضاري، ومنافسة مع التجارة الدولية والعولمة، وعماد التخطيط، وعصب الإصلاح والتزكية. وحاليًا تقاس معايير التقدم بالميزانيات المرصودة والمصدقة للبحث العلمي من الناتج القومي والإمكانيات الوطنية المتاحة.[4]

ثانيا- أنواع البحث العلمي:

يتدرج البحث العلمي حسب طبيعته، وأسلوب القيام به، ومنهاج أدائه، وطريقة طرحه، ووسيلة معالجته، وكيفية تمويله. ويمكن إجمال أنواع البحث العلمي في التالي:[5]

1- البحث العلمي البحت: الذي يعالج قضايا علمية أصولية، ويتبحر في فلسفة الأشياء وخواصها، والتفكر في الأسباب، وإثراء المعرفة والعلوم، وابتكار التكنولوجيا الجديدة؛ مما تشتهر به كليات مثل: العلوم في الفيزياء والكيمياء والأحياء ...الخ.

2- البحث العلمي التطبيقي: يعنى بقضايا نقل التكنولوجيا وتوطينها، وإنتاج التقانات المفيدة والعملية، ومما يعالج المشاكل الواقعية الصناعية والأدائية؛ مما تفتخر به كليات مثل: الهندسة والعلوم الطبية والزراعة والبيطرة والإنتاج الحيواني والبيئة.

3- البحث العلمي الميداني: لخدمة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والثقافية والمسوحات الصناعية والفضائية؛ مما يلازم كليات مثل: الاقتصاد والتجارة والعلوم الإنسانية والآداب والاجتماع.

4- البحث العلمي الافتراضي: للاستقراء والاستنباط والاستدلال والمثال المبتكر؛ مما يتداول في كليات مثل: الحاسوب والعلوم الرياضية وعلوم الفضاء والفنون الجميلة والتصميم الإيضاحي والعمارة.

هذه الأنواع والأقسام للبحث العلمي افتراضية في أبعادها، وتتداخل مع بعضها البعض في الواقع، مما يصعب معه التحديد والفصل القاطع بينها، غير أنها تفيد كثيرًا خاصة عند تقديم البحث للتمويل مما يساعد الجهة الداعمة والممولة في اتخاذ القرار المفيد لمصلحتها وتحقيق أهدافها ومراميها.

ثالثا- مقاصد البحث العلمي:

يمكن حصر مقاصد البحث العلمي في سبع مسائل، كما وردت في مقدمة ابن خلدون:[6]

- المقصد الأول: استنباط العلم وتتبع مسائله: وذلك "باستنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه، وفصوله وتتبع مسائله، أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق، ويحرص على إيصاله بغيره، لتعم المنفعة به".

- **المقصد الثاني: الإبانة والإفهام:** "بأن يقف الباحث على كلام الأولين وتآليفهم فيجدها مستغلقة على الإفهام، ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره".

- **المقصد الثالث: التصويب وإبعاد الشك:** "بأن يعثر المتأخر على غلط من كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل فيه للشك، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده".

- **المقصد الرابع: إتمام نقص أو إلحاق فكرة:** "بأن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه".

- **المقصد الخامس: إعادة ترتيب المادة العلمية:** "بأن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها".

- **المقصد السادس: استقلال علم واحد في اختصاص واحد من سائر الدراسات بجمع المادة العلمية:** "بأن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها في علوم أخرى فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجميع مسائله".

- **المقصد السابع: تلخيص الأبحاث والمطولات العلمية، بهدف الاختصار واستغلال الوقت لدى القارئ، وإيصاله إلى الفائدة من أقرب طريق:** "بأن يكون الشيء من التآليف التي هي أمهات للفنون مطولا مسهبا فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز".

يتبين أن المقاصد التي تطرق إليها ابن خلدون هي من معايير الجودة التي استخلصها من معطيات عصره العلمية، وقد حدد أطرها بشكل منهجي.

ونفس المقاصد تقريبا ذكرها حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" عندما قال: "التآليف على سبعة أقسام، هي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه".[7]

رابعا- أهداف البحث العلمي:

تتمثل أهداف البحث العلمي فيما يلي:[8]

- وضع السياسات الإستراتيجية القومية والتخطيط لتحقيقها.

- حل معضلات ومشاكل الصناعة والزراعة والصحة ومشاريع التنمية والعمران والفقر ومشاكل البيئة.

- دعم الاقتصاد وتوفير المال والجهد.
- تطوير الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- ربط المؤسسات بالمجتمع والتنمية والقطاع الصناعي والإنتاجي بالدولة.
- تبيان الجدوى الاقتصادية والفنية والآثار البيئية لمشاريع التنمية.
- ترشيد اختيار الحلول والتجهيزات.
- وضع مواصفات الجودة والشروط والاستشارات الفنية.
- إيجاد وسائل لتحسين الإنتاج.
- مساعدة تنفيذ خطط التعليم والدراسات العليا.
- التوظيف الأنسب للمعدات والأجهزة والمخابر والأطر الفنية.
- تطوير المعرفة وإثراؤها.
- تنسيق فعاليات البحث العلمي مع فعاليات التدريس والتأهيل والتدريب.
- نقل التقانة وتوطينها.

خامسا- البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

يعتبر البحث العلمي من بين الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي علاوة على وظيفتي التعليم وخدمة المجتمع، نظرا لما لوظيفة البحث العلمي من أهمية مساوية لوظيفة التعليم في عملية التنمية أيضا، وقد أعطيت البحوث المرتبة العليا في سلم الأولويات في كثير من البلدان وخاصة المتقدمة منها. وكما عهد إلى مؤسسات التعليم العالي بمهمة التعليم التي تؤدي إلى انتشار المعرفة والحفاظ على الثقافة، أنيطت بها أيضا مسؤولية البحث العلمي التي تعد الأداة الرئيسية لإثراء المعرفة وتقدمها.

وكثيرا ما تستعمل كلمتا البحث والتطوير على أنهما مترادفتان، وقد أصبحت صلة هتين الكلمتين وثيقة، وارتباطهما شائعا وعضويا باعتبار أن البحث العلمي أصبح الركيزة الأساسية لعملية التطوير، ومن هنا برزت أهمية وظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. وقد كان للبحوث التي قامت مؤسسات التعليم العالي برعايتها على مر التاريخ تأثير كبير في تنمية الزراعة وتطوير الصناعة والطب وكثير من الجوانب الإنسانية الأخرى. غير أن سلم الأولويات للبحوث يختلف من بلد إلى آخر، وذلك يعتمد على مرحلة التطور التي يمر بها كل بلد[9]، لهذا كان الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به المجتمعات المتقدمة على أوسع نطاق، وتسعى المجتمعات النامية إلى التوصل به إلى مواجهة مشكلاتها المختلفة، وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.[10]

وعموما يتوقع أن تكون مخرجات مؤسسات التعليم العالي، من جانب المنتجات العلمية والتكنولوجية للبحوث العلمية، الفئات الأربع التالية:

- البحوث العلمية والتطويرات التكنولوجية.
- الحلول للمشكلات الكبرى التي تعترض تقدم المجتمع.
- الحلول والتطويرات للقطاعات المختلفة.
- الإبداعات والابتكارات وبراءات الاختراع.[11]

وبالموازاة مع تطور دور مؤسسات التعليم العالي، برزت ثلاثة نماذج متمايزة من هذه المؤسسات في العالم، وهي نماذج مبنية، بالدرجة الأولى، على التوجه الوظيفي للمؤسسة (تعليم، بحث علمي، خدمة المجتمع)، حيث منح النموذج الفرنسي الأهمية والأولوية لتكوين الطلبة تكوينا مهنيا، أما النموذج الألماني فقد أعطى الأولوية للبحث العلمي، في حين ارتبط النموذج الإنجليزي بالجانب التكويني للأفراد خدمة للمجتمع.[12]

كما يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)، وهي:[13]

1- جامعات البحث الأكاديمي: وهي الجامعات التي ترتكز على التقاليد الأكاديمية العريقة وموجهة بشكل أساسي إلى البحث العلمي. وتمثلها اليوم الجامعات العريقة والتي لازالت محافظة على تقاليدها القائمة على الحرية الأكاديمية ومعاييرها الصارمة في القبول وطرق التعليم ونوعية الخريجين والمجلات العلمية المشهود لها بالرصانة، وكذلك الجامعات والأكاديميات الموجهة للدراسات العليا حصرا، وهذا النمط من الجامعات سواء كانت حكومية أو خاصة عادة ما تكون غير موجهة للربح، وهذا النمط من الجامعات يطلق عليه تسمية الجامعات الموجهة نحو البيئة العلمية.

2- جامعات التعليم الأكاديمي: وهي الجامعات التي تركز على إعداد الملاكات المطلوبة في البيئة لأغراض عملية وتكوين المسارات المهنية والمهن المتخصصة، وهذه الجامعات هي الامتداد التاريخي لوظيفة التعليم الجامعي، إلا أنها أصبحت أكثر تكيفا مع تطورات البيئة العلمية والتكنولوجية والإنسانية وحاجاتها إلى الملاكات المهنية المتخصصة في هذه المجالات. والواقع أن هذه الجامعات في الغالب تكون موجهة للربح وأكثر انخراطا في الأعمال، لهذا يطلق عليها تسمية الجامعات الموجهة للأعمال.

وبالتالي، فإن مؤسسات التعليم العالي تسعى باختصار إلى رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة في شتى المجالات، مع تحقيق علاقات جيدة مع المجتمع والاستفادة من مخرجاتها وتوظيفها في سوق العمل بالمجتمع.

المحور الثاني: شروط ومعايير جودة البحوث العلمية

من أجل استعراض واستيضاح مختلف الشروط والمعايير التي يتعين توفرها في البحوث العلمية، لا بد من تعريف الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ثم التعرف على خصائص البحث العلمي الجيد،

والصفات الواجب توفرها في الباحث الجيد، وأيضا الشروط المبدئية التي تقود إلى تحقيق جودة البحوث العلمية، وأخيرا المعايير والمؤشرات الفنية والموضوعية لجودة البحوث العلمية.

أولا- تعريف الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

تعرف الجودة في التعليم عموما، وفي التعليم العالي خصوصا، على أنها: "مجموعة من الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر في العملية التعليمية لتلبية حاجات المستفيدين منها وإعداد مخرجات تتصف بالكفاءة لتلبية متطلبات المجتمع".[14]

وتشير الجودة في التعليم أيضا إلى: "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع مستوى المنتج التعليمي (طالب، فصل، مدرسة، مرحلة) بما يتناسب مع متطلبات المجتمع".[15]

وتعني الجودة في التعليم كذلك: "الحكم على مستوى تحقيق الأهداف وقيمة هذا الإنجاز، ويرتبط هذا الحكم بالأنشطة أو المخرجات التي تتسم ببعض الملامح والخصائص في ضوء بعض المعايير والأهداف المتفق عليها".[16]

وانطلاقا من التعاريف السابقة فإن الجودة لا تتعلق بالمنتج التعليمي فقط المتمثل في المخرجات الجيدة من ذوي الشهادات الجامعية، بل تشمل جميع عناصر النظام التربوي والتعليمي، فهي بذلك تعكس مجموعة الأبعاد التي تشمل الفعالية والكفاءة والقدرة على تحقيق الغايات المحددة.[17]

ولا شك في أن البحث العلمي يشكل أحد عناصر النظام التعليمي، وتحديدا التعليم العالي، لذلك فإن تحقيق جودة البحث العلمي تعني بالضرورة توفر مجموعة من الشروط والمواصفات والملامح والخصائص، في ضوء بعض المعايير المحددة سلفا، في الأعمال البحثية.

ثانيا- خصائص البحث العلمي الجيد:

يتميز البحث العلمي الجيد بالخصائص التالية:[18]

- أنه عملية منظمة تسعى وراء الحقيقة للحصول على الحلول المطلوبة لمشكلة علمية أو اجتماعية أو تطبيقية.
- عملية منطقية يأخذ الباحث خلالها على عاتقه التقدم في حل مشكلته بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة يدعم بعضها البعض.
- عملية تجريبية تنبع من الواقع وتنتهي به من حيث ملاحظاته وعملياته وتنفيذه وتطبيق نتائجه.
- عملية موثوقة قابلة للتكرار والوصول لنفس النتائج أو نتائج متشابهة.
- عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو زيادة المعرفة الإنسانية.

- عملية نشطة موضوعية وجادة ومتأنية تتطلب من الباحث خبرة عالية ليكون قادرًا على تخطيط البحث وتنفيذه وتقويم نتائجه، وعدم الأنانية بل يتطلب التضحية وإنكار الذات.

ثالثا- صفات الباحث الجيد:

تلعب القيم الأخلاقية دورا مهما في حياة المجتمعات بصفة عامة والافراد بصفة خاصة، ليس فقط لانها موجهات للسلوك الإنساني، ولكن باعتبارها معايير يتوجب على الأفراد الالتزام بها وتأكيدها.

وينبغي على الباحثين في مختلف المجالات العلمية إدراك أهمية تلك القيم في تحقيق التوازن الكيفي لمختلف جوانب الشخصية الغنسانية، فالقيم تتضمن الوعي بمظاهره الثلاثة: الإدراكية، الوجدانية، والنزوعية. ويمكن أن يحقق ذلك بلوغ الهدف والوصول إلى المعيار المطلوب من السلوك الغيجابي.

وبذلك فإن القيم الأخلاقية تحدد دون أدنى شك المعايير التي يجب أن يكون عليها السلوك الإنساني، بحيث تصبح تلك المعايير أساسا لتقويم الباحثين، والتي تنعكس بدورها على البحوث العلمية التي يقومون بها. ويمكن توضيح بعض المعايير الأخلاقية التي يجب على هؤلاء الباحثين مراعاتها، وهي كما يلي:[19]

1- الأمانة العلمية: في تحقيق وتوثيق متن الدراسة، وعند استخدام المصادر والمراجع المختلفة التي تخدم البحث.

2- احترام الخصوصيات: ويقصد بها الحفاظ على المعلومات التي يجمعها الباحث من أفراد العينة، وعدم الإفصاح عنها أو نشرها بصورة شخصية أمام الآخرين.

3- السرية التامة: ويتطلب هذا أن يجعل الباحث الموضوعات والبيانات التي يجمعها عن الآخرين هي موضوعات يتم بحثها بحيث تكون مجهولة الأسماء، كما يتطلب هذا أن يحصل على موافقة رسمية من الجهة التي جمع البيانات عنها، والمحافظة على سرية المعلومات في دراسته.

4- القدرة على تحمل المسؤولية: يجب على الباحث أن يكون واعيا بما يقوم به من إجراءات، وأن يتحمل نتائج بحثه، وأن يدرك أنه من حق المبحوثين أن يعرفوا ماذا يريد الباحث ؟، وما هي الأهداف التي يسعى بحثه إلى تحقيقها.

5- الصدق في تحقيق نتائج الدراسة: ويقصد به أن يكون الباحث موضوعيا ومنطقيا في عرض نتائج دراسته، وعليه ألا يلوي الحقائق لتتلاءم مع افتراض بحثه، وألا يزايد في تحليله وعرضه لتلك النتائج. والباحث مطالب في هذا الصدد أن يبرز الصعوبات التي واجهته في دراسته، كما عليه ألا

يخفي نقاط الضعف في دراسته، فمثل هذه النقاط تتم على مدى صدقه، وكذلك تعطي لدراسته قوة وموضوعية بشكل أفضل.

رابعا- الشروط المبدئية لجودة البحوث العلمية:

إن اختيار موضوع البحث يتطلب من الباحث أن يتأمل جيدا، وأن يكون متأنيا عند الاختيار، وأن يخضع هذا الموضوع لعدة شروط، فإن توفرت فيكون قد وفق في اختيار موضوع البحث. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- أن يكون موضوع البحث جديدا: إن حداثة موضوع البحث عادة ما تشكل مصدر قلق للباحثين، لكن الأمر ليس بالصعب العسير، فعلى الباحث أن يختار بقدر المستطاع موضوعا جديدا لم يطرقه أحد من قبل، وفي بعض الأحيان قد يكون الموضوع قد تم تناوله من قبل، ولكن لم يتم تناوله من كافة الجوانب، وقد يكون قد ظهر جديد أثناء الدراسة، مما قد يؤدي إلى تغيير بعض النتائج، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة هذا الموضوع في ضوء المتغيرات الجديدة[20]، كما قد تكون الجدة من خلال إعادة بحث في موضوع قديم بمنهجية جديدة وعقل جديد، أو في توضيح بحث غامض يتطلب شرحا وتعليقا وتبسيطا، أو في تجميع معلومات الموضوع المبعثرة في متون متفرقة من الكتب والمصادر.

2- وضوح إشكالية الدراسة: حيث أن ذلك من شأنه أن يدفع الباحث إلى خوض الموضوع بالدرس والبحث، وتحفيز إبداع الباحث في البحث العلمي، وتحديد نقاط بحثه المفضية إلى وضوح النتائج، التي يجب أن تلف البحث كاملا، ويجب ألا تغيب عن ذهن الباحث فيخرج عن الموضوع أو يغرق في الاستطرادات، بمعنى أن تكون كل العناوين العامة والفرعية والثانوية في خدمة الإشكالية أو الرد عليها وتوضيحها والرد على أسئلتها.

3- اكتساء الموضوع أهمية: الأهمية التي تكتسيها مواضيع الدراسة والبحث نوعان:

الأولى: أهمية علمية جادة.

والثانية: أهمية عملية تفرضها الحاجة والرغبة وحب البحث اقتناعا بالوصول إلى نتائج واضحة تفيد المكتبة، فليس الهدف من الأعمال البحثية نيل الشهادات والترقيات فحسب، فلا جدوى منها إذا لم تسد حاجة المجتمع العلمي، والمجتمع ككل.[21]

4- أن يكون موضوع البحث ممكنا: يجب على الباحث أن يتأكد من أنه يستطيع أن يقوم بالبحث في الموضوع الذي اختاره، لأنه قد يكون هناك بعض الأسباب التي قد تحول دون إمكانية إجراء البحث، منها ما يتعلق بظروف البحث أو بظروف الباحث.

لذا فعلى الباحث أن يتأكد من أن الموضوع الذي اختاره يمكنه البحث فيه، وعليه أن يتأكد من توافر المادة العلمية الخاصة بالموضوع، فتواجد المادة العلمية وكفايتها هي التي تحدد حجم وطبيعة البحث، ومعنى ذلك أن مواضيع معينة قد تصلح في أن تكون موضوعا لمقالة، ولا تصلح في أن تكون موضوعا لرسالة دكتوراه أو ماجستير، أو العكس.

5- أن يكون موضوع البحث مثمرا: على الباحث أن يكون متأكدا من أنه سوف يحصل على نتائج تفيده كباحث، أو تفيد المجال الذي سيقوم بالبحث فيه، أو تفيد الناس والمجتمع. فإذا كان البحث مثلا يكتشف مجهولا أو يصحح خطأ مثلا أصبح البحث العلمي والعمل كله بناء، وكذلك إذا كان البحث يقدم للناس خدمات، مثل التوصل إلى حلول لمشكلات قائمة، فإن ذلك يعتبر عملا ذو فائدة، ويحقق نفعا للناس، وإذا كان البحث لا يحقق فائدة للناس أو للعلم مثلا، لكنه يقدم خبرة للباحث تفيده في عمله العلمي، ويكتسب من خلاله خبرات تفيده على المدى الطويل أصبح ذلك البحث مثمرا.

6- أن يكون موضوع البحث محددا: إن تحديد موضوع البحث تحديدا واضحا أمر لا اختلاف عليه، حيث يتعين على الباحث أن يضع عنوانا مناسبا للبحث، جامعا لكل ما يحتوي عليه، ومانعا لدخول غير ذلك المحتوى في إطار العنوان، وينبغي أن لا تكون إطالة أو اختصار في هذا العنوان، والمهم في التحديد هو الحصر والدقة، وقد يستعين الباحث بوسائل الزمان أو المكان أو التفريع أو التجزئة أو غير ذلك من الأمور التي تعين على التحديد، فكلما كان الموضوع محددا بدقة تامة كلما كانت الرؤية واضحة أمام الباحث.[22]

كما يتعين أن يكون العنوان واضحا من الناحية الدلالية، ولا يكون رمزا للسلبية أو التسليم المطلق، ولا يلفه الغموض. ثم تحديد موقف واضح أمام زحمة التآليف في الموضوع: "واعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم، وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم باستحضار ذلك. وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، فيقع القصور، ولا بد دون رتبة التحصيل".[23]

وعندما لا يصيب الباحث في اختيار موضوع أو عنوان البحث، وغالبا ما ينجم عن ذلك عدم وعي الباحث بأبعاد موضوعه عند البدء فيه، لذلك يجب أن يأخذ الباحث وقته الكافي لتحديد موضوعه ويحيط به إحاطة شاملة.

7- أن يكون موضوع البحث ملبيا رغبة الباحث، ومستجيبا لميوله الشخصية: إن البحث العلمي نمط خاص من أنماط الدراسة، فهو يختلف عن نمط الدراسة في مراحل التعليم. فالبحث العلمي هو معايشة لزاوية محددة في علم من العلوم ولفترة قد يطول زمانها، فإذا لم يكن هذا العلم محببا للباحث

أو متمشيا مع قدراته وميوله فمن المحتمل أن يفشل فيه. وعلى الرغم من أن الباحث يمكن أن يبذل جهدا كبيرا في غجراء بحث ما، ويستغرق ذلك منه وقتا طويلا، إلا انه قد لا يحقق النجاح المطلوب، يتناسب مع الوقت والجهد المبذول، إذا ما كان موضوع البحث لا يستهويه، في حين أنه قد يكون من الممكن للباحث أن يبذل وقتا وجهدا ضئيلا إذا كان موضوع البحث يتمشى مع ميوله ورغباته، فإجبار الباحث على دراسة موضوع معين أو فرع من فروع العلوم لا يحقق فائدة تعود على العلم أو الباحث.[24]

8- سلامة لغة الباحث: لعل لغة الباحث هي من أهم أدوات الباحث وسلاحه، فأسلوبه ومنهجه يظهران على قالب العمل البحثي ومضمونه، كما يلي:

أ- على شكل العمل البحثي وحجمه وإخراجه وتبويبه، والتوازن في الأبواب والفصول بعدد الصفحات والمباحث والمطالب وغير ذلك من عناوين فرعية وثانوية، الأمر الذي يساعد القارئ على الدخول في أبواب البحث ومنعطفاته، ووضوح مسالكه.

ب- على مضمون العمل البحثي بحيث يعكس شخصية الباحث ومدى جديته ومقدرته وثقافته واطلاعه، ومدى إفادته، وبالتالي فهمه لموضوعه، بحيث يمكنه أن يؤثر في القارئ والمتعلم، لان بحثه لم يعد ملكا له بل لقارئه.[25]

9- كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين: حيث يتعين على الباحث الالتزام بعدم إفشاء البيانات المتعلقة بالمبحوثين، والتي من شأنها إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث، كما أن عليه تجنب أي محاولة للضغط على المبحوثين أو استفزازهم وابتزازهم بهدف الحصول منهم على المعلومات.

10- تجنب الخضوع لأي مؤثرات من أي جهة كانت: حيث يتعين على الباحث عدم الخضوع لمؤثرات جهات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شؤون عامة حيوية[26]، أو لضغوط جهات خاصة تهدف إلى صرف الباحث وثنيه عن الخوص في مواضيع معينة، أو تهدف إلى التأثير على نتائج وتوجهات البحث، وبصفة مختصرة يتعين عليه التحلي بقيم الاستقلالية والموضوعية والحياد.

11- ضمان العمل التكاملي للفريق: بمعنى أن يتم التنسيق، بالنسبة للأعمال البحثية التي تجرى ضمن فريق عمل، مع مشرف أو أكثر على توزيع مجموعة من المواضيع على باحثين أو طلبة الدراسات العليا متقاربة في الموضوعات، يحتاج بعضها إلى الآخر، ويكمل بعضها بعضا، ضمن تسلسل منهجي لتصب في غرض تكاملي، يؤدي إلى رصد ظاهرة علمية واحدة، أو إشكالية واحدة، وفي ميدان واحد بتناوله من جهات متعددة.[27]

خامسا- المعايير والمؤشرات الفنية والموضوعية لجودة البحوث العلمية:

تتطلب عملية تقييم وتقويم جودة البحوث العلمية العديد من المعايير، ومن بينها المعايير والمؤشرات الفنية او الموضوعية، والتي تتعلق بمنهجية البحث، وكذلك الأمور والقضايا التي تتعلق بموضوع البحث أو الدراسة. وتشمل معايير التقويم الفنية الجوانب التالية:[28]

1- عنوان البحث أو الدراسة: يجب أن يستجيب عنوان البحث للانشغالات والتساؤلات التالية:

- هل عنوان البحث واضح ومحدد ؟
- هل الكلمات المفتاحية تحتل الأماكن البارزة في عنوان الدراسة ؟
- هل تتضح العلاقة بين المتغيرات في عنوان الدراسة ؟
- هل تتضح طبيعة المتغيرات في عنوان الدراسة ؟

2- إشكالية البحث أو الدراسة: تتضمن التساؤلات التالية:

- هل إشكالية البحث واضحة ومحددة ؟
- هل الإشكالية واضحة الصياغة ؟
- هل يمكن إخضاع الإشكالية للبحث والتحليل ؟
- هل تظهر في إشكالية الدراسة المتغيرات الأساسية الواردة في العنوان ؟
- هل يمكن استخلاص أهداف الدراسة وأهميتها من خلال الإشكالية ؟
- هل تتدرج تساؤلات الدراسة بشكل منطقي بحيث تحقق أهدافها ؟

3- الدراسات والبحوث السابقة: تتضمن التساؤلات التالية:

- هل ترتبط الدراسات السابقة بالبحث بصورة مباشرة ؟
- هل تم تناول الدراسات السابقة بصورة نقدية ؟
- هل وضح الباحث مدى استفادته من الدراسات السابقة، من حيث المنهجية وتصميم العينة، والتحليل الإحصائي ؟
- هل أمكن للباحث أن يستفيد من نتائج بعض الدراسات السابقة في إبراز أهمية دراسته ؟
- هل المصادر والمراجع المستخدمة في الدراسة ذات علاقة بإشكالية الدراسة ؟
- هل أمكن للباحث استخدام المصادر والمراجع بصورة وظيفية ومنطقية ؟

4- الفرضيات: تتضمن التساؤلات التالية:

- هل الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة واضحة ومحددة ؟
- هل تساهم الفرضيات في إبراز الإطار النظري للدراسة بصورة منطقية ؟
- هل تتسق الفرضيات مع النظريات والحقائق التي تتبناها الدراسة ؟

- هل تفسر الفرضيات حقائق ومتغيرات ذات علاقة بالدراسة ؟
- هل تم اختبار فرضيات الدراسة بطريقم منهجية ؟
- هل تساعد الفرضيات في إبراز نتائج الدراسة بشكل منطقي ؟
- هل تساعد الفرضيات على التنبؤ بحقائق وإضافة معارف جديدة ؟
- هل تتسق الفرضيات مع الأسلوب الإحصائي المستخدم ؟

5- عينة الدراسة: تتضمن التساؤلات التالية:
- هل تم تحديد مجتمع الدراسة (الأصلي) بشكل واضح ودقيق ؟
- هل تم اختيار عينة الدراسة بشكل مناسب، وباستخدام منهجية البحث كما هو متبع ؟
- هل تم استعراض خصائص العينة (من حيث العمر، العمر، المستوى الاجتماعي والاقتصادي،...) ؟
- هل تأكد الباحث باستخدام منهجية البحث من مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي ؟

6- منهج الدراسة وأدواتها: تتضمن المعايير الخاصة بمنهج الدراسة وأدواتها التساؤلات التالية:
- هل تم اختيار المنهج المناسب وفقا لطبيعة إشكالية وأهداف البحث ؟
- هل تم تحديد النوع أو الأسلوب المستخدم الذي ينتمي للمنهج المختار بصورة مناسبة ومنطقية ؟
- هل تم اختيار أدوات جمع المعلومات، بما يمكنها من معالجة إشكالية البحث وتحقيق أهدافه ؟
- هل تم وصف ادوات جمع المعلومات بشكل واضح ؟
- هل تم التحقق من ثبات وصدق هذه الأدوات، بحيث تتناسب مع مجتمع الدراسة وعينتها ؟
- هل اوضح الباحث الغرض من استخدام منهج وأدوات الدراسة بشكل منطقي ؟
- هل سبق تطبيق الأداة، تفسير واضح لما ينبغي أن يقوم به المبحوث للتعامل مع هذه الاداة ؟

7- تصميم البحث وإجراءاته: يتضمن التساؤلات التالية:
- هل تم توضيح طريقة تصميم التجربة ومنهجية الدراسة ؟
- هل يمكن إخضاع تصميم البحث ومنهجيته للاختبار وفرضيات الدراسة ؟
- هل تم القيام بدراسة استطلاعية قبل الخوض في إجراءات البحث الرئيسية ؟
- هل توجد عوامل أو متغيرات في البحث لم يتم ضبطها ؟
- هل تم تحديد إجراءات الدراسة بشكل منطقي ؟
- هل الطرق المستخدمة في المنهجية كافية بحيث لا تهدد مصداقية نتائج الدراسة ؟

8- التحليل الإحصائي والنتائج: يتضمن التساؤلات التالية:
- هل التحليل الإحصائي الذي استخدمه الباحث ملائم للإجابة على تساؤلات الدراسة وفرضياتها ؟

- هل تم اختبار الفرضيات التي تم بموجبها استخدام الأساليب الإحصائية ؟
- هل تم استعراض الجداول والأشكال الإحصائية بشكل ملائم يحقق تفسيرا جيدا ؟
- هل تم تفسير نتائج الدراسة بشكل واف وواضح ؟
- ما حدود الثقة التي حددها الباحث مسبقا عند اختبار فرضياته ؟
- هل تم تفسير النتائج بشكل منظم ومنطقي ؟

9- خلاصة نتائج الدراسة: تتضمن التساؤلات التالية:
- هل استطاع الباحث أن يلخص بحثه بشكل واضح وجيد وكاف ؟
- هل فسرت نتائج الدراسة بحيث أثبتت الفرضيات من عدمها ؟
- هل اوضح الباحث محددات الدراسة بشكل جيد ؟
- هل يمكن تعميم نتائج الدراسة أم قصرها على على عينة الدراسة فقط ؟
- هل تضمنت الخلاصة أهم النتائج التي استخلصها الباحث ؟
- هل ناقش الباحث نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات التي صاغها في بحثه ؟
- هل استطاع الباحث أن يميز بين الدلالات الغحصائية المختلفة في دراسته ؟

10- مقترحات الدراسة: تتضمن التساؤلات التالية:
- هل توصل الباحث إلى صياغة مقترحات لعلاج مشكلة الدراسة ؟
- ما مدى إمكانية تطبيق هذه المقترحات على أرض الواقع ؟
- هل قدم الباحث مقترحات بحثية في صورة مشاريع بحث يمكن للباحثين الآخرين القيام بها ؟

11- ملخص الدراسة: يشتمل على التساؤلات التالية:
- هل تضمنت الدراسة ملخصا ؟
- هل ملخص الدراسة محدد بشكل جيد، بحيث أوضح إشكالية الدراسة وأهدافها ؟
- هل تضمن الملخص العناصر الأساسية لخطة الدراسة (المنهج، الأدوات، العينة، الاسلوب الإحصائي) ؟
- هل اشتمل الملخص على النتائج الرئيسية للدراسة ؟

12- أسلوب كتابة البحث وطريقة صياغته: يتضمن التساؤلات التالية:
- هل استخدم الباحث الأسلوب العلمي بشكل جيد ؟
- هل تم صياغة متن الدراسة بشكل جيد وبترتيب منطقي ؟
- هل استخدم الباحث لغة سهلة غير معقدة ؟
- هل تجنب الباحث الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية ؟

- هل تم صياغة مفاهيم ومصطلحات الدراسة بشكل واضح ومحدد ؟

13- مصادر ومراجع الدراسة: تتضمن التساؤلات التالية:

- هل استخدم الباحث المصادر والمراجع الأصلية ؟
- هل اعتمد الباحث على المصادر والمراجع الثانوية بشكل كبير ؟
- هل استخدم الباحث المصادر والمراجع الحديثة أم أنه اعتمد على مراجع قديمة ؟
- هل تأكد الباحث من أن جميع المصادر والمراجع المستخدمة واردة في قائمة المراجع ؟
- هل استخدم الباحث الأسلوب الصحيح في توثيق وكتابة المصادر والمراجع ؟
- هل اتبع الباحث الاساليب المنهجية عند الاقتباس من المصادر والمراجع المختلفة ؟

خاتمة:

من خلال ما تقدم، نتوصل إلى أن معايير جودة البحوث العلمية في مؤسسات التعليم العالي هي عبارة عن مركب يتضمن مجموعة من المواصفات والمؤشرات، المتمثلة في خصائص معينة لا بد من توفرها في البحث العلمي حتى نقول عنه أنه جيد، وصفات أخلاقية لا بد أن يتحلى بها الباحث حتى يصدق عليه وصف الجيد، إضافة إلى شروط مبدئية حتى تكتسب البحوث العلمية الجودة، والأهم من ذلك كله ضرورة توافر وتحقق معايير ومؤشرات فنية وموضوعية في البحوث العلمية حتى نقول عنها أنها ذات جودة.

غير أن تقييم جودة البحوث العلمية يدخل ضمن فلسفة أعمق وأشمل وهي فلسفة إدارة الجودة الشاملة، المجسدة في مؤسسات التعليم العالي عبر آليتي ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي تعمل على تحقيق مبدأ التحسين المستمر، من خلال الخروج في نهاية كل عملية تقييم، لأي نشاط أو ميدان، بنقاط القوة التي يتعين العمل على تقويتها وتعزيزها، والمحافظة عليها على الأقل، ونقاط الضعف والتي يتعين تداركها وتصحيحها.

الهوامش:

[1]- محمد صادق، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا ولماذا تراجعنا**، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، ص. 32.

[2]- ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي: أسسه، ومناهجه، وأساليبه، وإجراءاته**، عمان: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص ص. 18-19.

[3]- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2002، ص. 25.

[4]- عصام محمد عبد الماجد وزهير الفاضل الأبجر، **إضاءة حول دراستك العليا**، الخرطوم: دار أكاديمية السودان للنشر والتوزيع، 2006، ص. 17.

[5]- **نفس المرجع**، ص. 18-19.

[6]- رياض عثمان، **معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2014، ص ص. 12-13. وللتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى:

- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ج. 1، مراجعة سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، 2001، ص ص. 731-733.

[7]- مصطفى بن عبد الله (الشهير بحاجي خليفة)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، المجلد الأول، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ص. 35.

[8]- عصام محمد عبد الماجد وزهير الفاضل الأبجر، **مرجع سابق**، ص. 18.

[9]- عبد الله بوبطانة، **"الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية"**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد 19، العدد 2، جويلية – سبتمبر 1988، ص ص. 93-112.

[10]- حسن شحاتة، **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2001، ص. 61.

[11]- إبراهيم بدران، **"حول اقتصاديات التعليم العالي ودور الجامعات الخاصة: الأردن أنموذجا"**، مجلة ذوات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد 12، 2015، ص ص. 42-56.

[12]- العياشي زرزار وكريمة غياد، **إمكانية استعمال ال Benchmarking في تجويد التعليم العالي**، بحوث المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن، 2-4 أفريل 2013، ص ص. 235-245.

[13]- نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**، بحوث الملتقى الدولي الأول حول رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي: السنة الجامعية 2010-2011 سنة تعميم ضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 20 و21 نوفمبر 2010، ص ص. 41-61.

[14]- فريد راغب النجار، **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1999، ص. 73.

[15]- فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي، **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004، ص. 152.

[16]- سلامه عبد العظيم حسين، **الاعتماد وضمان الجودة في التعليم**، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2005، ص. 15.

[17]- علي براجل، **المواقف المعوقة في رفع مستوى الجودة في التعليم العالي: الجزائر نموذجا**، بحوث المؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة البحرين، 11-13 أفريل 2005، ص ص. 497-509.

[18]- أبو القاسم عبد القادر صالح وآخرون، **المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2001، ص. 18.

[19]- أسامة حسين باهي، **البحث التربوي: كيفية إعداده وكتابة تقريره العلمي**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2002، ص ص. 238-240.

[20]- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص. 26.

[21]- رياض عثمان، **مرجع سابق**، ص ص. 17-19.

[22]- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص ص. 26-27.

[23]- رياض عثمان، **مرجع سابق**، ص. 17. وللتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى:

- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ج. 1، مراجعة سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، 2001، ص. 729.

[24]- فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة، **مرجع سابق**، ص. 28.

[25]- رياض عثمان، **مرجع سابق**، ص. 18.

[26]- عبد القادر الشيخلي، **البحث العلمي المؤسسي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي الثالث: البحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة 14 و15 ماي 2003.

[27]- رياض عثمان، **مرجع سابق**، ص ص. 19-20.

[28]- أسامة حسين باهي، **مرجع سابق**، ص ص. 232-238.